إشكالية (المحلي) في علاقة وسائل الإتصال بالمجتمع. *

أ. د / نصر الدين لعياضي

ماذا يعني (المحلي)؟ هل هناك تصور واحد لعلاقة وسائل الإتصال (بالمحلي)؟ ما هو الجدل الذي يثيره تعريف الإعلام المحلي؟ ما هي وسائل الإتصال المحلية وما هي وظائفها وغايتها؟ وما هو السياق الإقتصادي والسياسي والثقافي الذي أنتج مجموعة من أشكال الإتصال المحلي في الدول المتطورة؟ ما هي مظاهر تنوعها؟ ما هي الصعوبات التي تعاني منها وسائل الإتصال المحلية في هذه الدول؟ ما هي حدود بعض تجارب الإعلام المحلي في بعض الدول النامية؟

تشكل هذه الأسئلة المحاور الأساسية التي تهيكل هذه الدراسة، وتحدد بعض المؤشرات النظرية التي تسمح بمناقشة إشكالية الإتصال والمجتمع المحلي، أو الإعلام المحلي والإتصال.

ماهو (المحلي): يعرف علماء الإجتماع المجتمع المحلي (بأنه جماعة من الناس تقطن في بقعة جغرافية معينة وتزاول نشاطات إقتصادية وسياسية

ذات مصلحة مشتركة، ولها تنظيم إجتماعي وإداري يحدد طبيعة حكمها، كما أن لها مصالح وشعور وأهداف متبادلة)(1). فالمجتمع المحلي، من هذا المنظور، هو المكان الذي نمارس فيه وجودنا: العمل، والسكن، والترفيه... يضم الأبعاد الثلاثة: الجغرافية، والإجتماعية، والوجدانية التي تحدد الإنتماء إليه.

يرى رجال الإشهار بأن (المحلي) (هو مجاورة الأمكنة المجزأة والمنظمة حول أقطاب الممارسة الإستهلاكية أكثر من ممارسة السلطة الإجتماعية والسياسية (...) أي أنه سوق، ومركز تجمع زبائن، وملتقي لتبادل السلع والخدمات)(2).

رغم ما يحمله هاذين التعرفين من إختلاف ظاهر لتباين منطلقيهما، إلا أنهما يحيلان إلى جوهر الواقع الذي يغطيه مفهوم المجتمع المحلي: التمايز والإختلاف التي يطلق عليهما بالخصوصية. فعلماء الإجتماع يعتمدون على تفاعل الفرد مع البيئة المحلية الذي يطبع الكائن الإجتماعي بنوع من الخصوصية. بينما يركز رجال الإشهار على الفرد / الزبون. كلنا يدري أن الإشهار الناجح هو ذاك المشبع بالثقافة المحلية، والمبني على معرفة ظروف الحياة المحلية، وعلى منظومة القيم الإجتماعية والثقافية المحلية، وعلى معايير السلوك فيها.

إذا نقاط التمفصل بين (المحلي) والوطني تتجلى من خلال التعارض والتلاقي بين الخاص والعام، وبين الفردي والجماعي.

حدد جورج بالوندي (Georges Balandier) في تدخله في ملتقى رهانات المحلي (L'enjeu local) المنعقد في سنة 1980 مجموعة من الدلالات التي يوحي بها مفهوم (المحلي)(3) وهي:

أ - نكتشف المجتمع ونتمرن عليه على الصعيد المحلي، ففيه تتكون وتتشكل شخصيتنا الإجتماعية.

ب - تتحدد الرهانات (les enjeux) الخاصة بالحياة اليومية، الحياة الآنية، على المستوى المحلي.

ج - تتشكل شبكة من العلاقات المكثفة والملموسة المندمجة في الحياة اليومية على الصعيد المحلي.

يشير هذا الكاتب بقوة إلى أن «المحلي» يوظف كبديل للصعوبات التي يتعرض لها المجتمع ككل، وكمخرج للمشاكل التي لم تجد حلها على المستوى المركزي.

هناك مجموعة من العوامل أعطت أهمية متزايدة «للمحلي» نذكر منها: تطور الحياة الإجتماعية وما أنتجته من تجانس وتنميط، وبروز النزعة الفردانية، وتفكك الروابط الإجتماعية والأسرية، وتزايد وقت (الفراغ)، واللامركزية الإدارية، وديناميكية المجتمع المدني وإلحاحه المتزايد على تجسيد حق المواطنة والمشاركة في الحياة المحلية، والمنافسة الشديدة على الأسواق، وانتزاع هامش من حرية التعبير، وتعدد أشكال التنافس والعراك السياسي

على الصعيد المحلي، التي تحدد بفاعلية التمثيل في الهيئات التشريعية والتنفيذية على المستوى المركزي. وهذه العوامل وغيرها هي التي تساهم في تفسير الإنفجار في وسائل الإتصال المحلية في المجتمعات المتقدمة. علما أن بعضها كان متشبعا بالتنظيم الفيدرالي الذي يحمل مضامين سياسية وثقافية.

لم يحظ (المحلي) بالأهمية في المجتمعات النامية، وذلك لمجموعة من الأسباب السوسيولوجية والتاريخية والسياسية سنأتي إلى ذكرها في آنها.

(المحلي) والتنظير لوسائل الإتصال: تختلف النظرة لعلاقة وسائل الإتصال الجماهيري بالمعطيين الأساسيين: الزمان، والمكان. سنحاول في هذه الدراسة البحث عن مفهوم المكان في أطروحتين أساسيتين(4)، وهما: الفضاء العمومي (l'espace public) ، والمحدد التكنولوجي.

يعرف الفيلسوف الألماني هبرماس (G. Habermas) الفضاء العمومي بـ (حيز التفاعل الإجتماعي) الذي يأخذ كيانا فيزيائيا أو رمزيا. ويرى أن الصحافة هي الحامل الأساسي لهذا الفضاء. وقد تساءل في سنة 1970 عن العلاقة التي يقيمها الإشهار وإقتصاد السوق بتنظيم الديمقراطيات الصناعية. واستنتج بأنهما يشوهان مختلف ميكانيزمات مشاركة المواطن في الشؤون المحلية. ولم تكن الصحافة بمنأى عن هذا التشويه. لذا أقترح النظر إلى وسائل

الإتصال المحلية من زاوية تعارضها مع وسائل الإتصال الجماهيرية. سنناقش هذا الطرح في آنه، ونكتفي بالقول أنه ربما ينطلق من تصور أن الفاعل الأساسي في وسائل الإتصال المحلية يكون غير الفاعل في وسائل الإتصال الجماهيري (الوطنية، أو الدولية)*، أي أنه ليس السوق، وليس الدولة.

يرى أصحاب المحدد التكنولوجي أن التطور التقني هو العامل المحدد في تغيير العالم وبنية المجتمع، فكل نمط إتصالي يتكئ على تكنولوجية محددة يغير محيط الإنسان، بل يخلق محيطا جديدا. فالكتابة التي إقترنت بورق البردى أدت إلى ميلاد الأمبراطوريات (الأمبراطورية الرومانية مثلا)، والمطبعة (كوكبة قتنبرغ) كانت أصل القوميات، وميلاد الدولة الوطنية... ففي العصر الإلكتروني ظهر وسط جديد كل الجدة(5) (هذا الوسط يتجسد في ميلاد (القرية العالمية). يبدو أن التغيير المستمر في المحيط هو وليد ضرورة، إن لم نقل حتمية في نظر رواد هذه المدرسة. إذ لا طائل من التفكير في (المحلي)، حسب هذا المنظور، والسبب في ذلك لا يعود لأن العالم مقبل على العيش في هذه القرية الذي يندثر فيها كل ما هو محلي وخاص لصالح الشامل والكلي والكوني، بل لأن المحلي أصبح متخلفا عن ركب التقدم والتطور الذي تعيشه تكنولوجية الإتصال، ومتخلفا أيضا عن الإنسان ذاته الذي يعيش تحولا مدهشا بفعل إنتقاله إلى وسط جديد: (إن وسيلة الإتصال الجديدة تخلق محيطا يؤثر على حواس الإنسان ويغيرها. فهذا التغيير الذي يؤدي إلى تطور الإنسان هو ذاته سبب إنفجار التاريخ)(6).

ما المقصود بالإعلام المحلي: وضع إيف دو لاهاي (de la haye Yves) بعض المعايير التي تساعد على تشخيص ما هو الإعلام المحلي، إذ يقول عنه أنه يحدد في البداية بمحتواه، حدث جرى في مكان ما، أو أنه خاص بهذا المكان أو بأحدى شخصياته، فيقال عنه أنه إعلام محلي ويدرك ثقافيا ونفسيا أنه كذلك. ثم يقال عنه أنه محلي لأنه يستقبل محليا، وتترتب عنه نتائج محلية. كما أنه لا يهم سوى سكان هذا المكان(7).

يكتسب البعد الجغرافي أهمية حاسمة في طبع المعايير المشخصة للإعلام المحلي، لأنه يعني القرب أو تقلص المسافة بين المرسل والمستقبل(8) لكن لفهم ظاهرة الإعلام المحلي يجب تجاوز المعطى الجغرافي، من خلال طرحها في إطار أرحب. وهذا ما سنحاول توضيحه لاحقا.

أثارت هذه النظرة للإعلام المحلي جدلا يخفي، بشكل سيئ، المخاوف أو المحاذير: الخوف من تحريف الأحداث وبالتالي الواقع، ومن تقديم فهم غير صحيح للأحداث والوقائع المحلية، والتي لخصها كلود جوليان (Claude Julien) فيما يلي: «لوسيلة الإعلام المحلية دور لا يمكن تعويضه، لكن يجب عليها ألا تعكف على وصف الأحداث والمشاكل المحلية التي تتجاهلها وسائل الإعلام الوطنية فقط. فلا يجب أن تعالج مشاكل المدينة أو القرية كجزيرة معزولة عن العالم. فمن خلال حالة العمال المسرحين من العمل في مصنع النسيج، يجب البحث عن الخيط الرابط بين مصير الفلاحين في مزارع القطن،

والمخابر العلمية التي أنتجت صنفا جديدا من ألياف النسيج الصناعي، والتنافس الدولي»(9).

إن الوجود التعددي والمتنوع لوسائل الإتصال المحلي لا يمكن تفسيره بالضرورة أو الحاجة الإعلامية فقط، بدون ربطة بالأوضاع السياسية والثقافية والإقتصادية في المجتمعات المتقدمة. فوظيفة هذه الوسائل المذكورة لم تعد مقتصرة على ما كانت تقوم به الصحف المحلية، أو النشرات المحلية للصحف الجهوية: الإعلان عن حالات الإزدياد، والوفاة، والزواج، وحالة الطقس، وبلاغات الجمعيات المحلية، والأخبار المحلية المتنوعة (les faits divers)، ونتائج مقابلات الفريق الرياضي المحلي، والإحتفالات المحلية بالمواسم والأعياد الوطنية والدينية... رغم ما تحمله هذه الوظيفة من أثار نفسية وإجتماعية وثقافية تساهم في إندماج أبناء المنطقة وتكيفهم مع الحياة المتجددة. «إن وسائل الإتصال على المستوى المحلي، ليست لها وظيفة واحدة تتمثل في الإعلام، لقد أصبحت هذه الوظيفة ثانوية بأجراءاتها وفاعليتها (الصحافين مثلا) (...) يمكن الإشارة إلى أن إمكانيات جديدة في إستخدام وسائل الإتصال قد أكتشفت وطبقت (...) حيث تم التركيز على نوعية العلاقات الإنسانية، وعلى التبادل الذي يحدث في مسار الإتصال وفي تجسيده. فغياب الإحتراف يصبح مطلبا، لأنه يترجم إستقلالية المجموعة، ويعبر عن رغبة في مراقبة منتوج هذه الوسائل بشكل تام ‹حتى بأخطائه›»(10).

إذا الأشكال التي يتمظهر فيها وجود وسائل الإتصال المحلي تتعدى الطابع الجغرافي البحت، وتتجاوز أيضا طبيعة المحتوى الذي يتطلب أن يكون محليا، ليمس هذه الخصوصية التي رغم وضوحها يصعب المسك بها، من جهة، ويسعى من جهة ثانية للطعن في بعض مؤسسات الإتصال القائمة، من خلال إقتراح أشكال ومؤسسات إتصال مكملة أو بديلة ومغايرة.

عرفت أروبا، وفرنسا تحديدا إهتماما متزيدا بالإعلام المحلي منذ مطلع الثمانينات. ويرى البعض أن المعنى الحقيقي لهذا الإهتمام يكمن في السعي لإبراز نماذج من الإتصال أكثر تكيفا مع العلاقات الإجتماعية الحالية(11). وهو المعنى الذي يدفعنا إلي الحديث عن الإعلام المحلي بصغة الجمع*، والنظر إلى أشكاله المتعددة من منظور أشكال تطور هذه العلاقات والأهداف التي أوجدتها، والصعوبات التي تعترضها.

بالفعل هناك عدة أنواع من مؤسسات الإتصال المحلي التي لا تختلف بأختلاف الأداة التكنولوجية التي تعتمد عليها فقط. فلا يمكن القول أن هناك نموذج واحد من الإذاعات أو التلفزيونات المحلية. بل هناك عدة نماذج تتمايز بتمايز العوامل الظاهرة أو المتسترة التي أوجدتها والغايات التي تقودها.

- **الإعلام المحلي كمقاومة وتصدي:** يبدو أن (المحلي) في طريق الإندثار أمام التوجه نحو الإقتصاد العالمي الذي يعمل على توحيد نمط الإستهلاك والمعيشة والثقافة والتفكير. فالإتجاه نحو عولمة الإقتصاد لم يحدث بدون

أنظمة الإتصال مما أدى إلى ميلاد مفهوم (إتصال - عالم) كمقابل لفكرة المؤرخ فرند برودال (Fernand Braudel) (إقتصاد - عالم)(12). فبعض الحركات القومية والعرقية التي تكاد أن تفجر الأوضاع في عدة مناطق من العالم هي تعبير صارخ عن الرفض لهذا الإتجاه. فالإذاعات والتلفزيونات المحلية التي ظهرت في الدول الصغيرة التي تتاخم الدول (الكبرى) أو المالكة لإمكانيات إعلامية كبرى، أو في (الأمم بدون دول) أعتبرت كأداة لحماية لغات الأقليات، وكأفضل وسيلة للتصدي للثقافة المهيمنة، مثل: (بلجيكا)، كتالون (إسبانيا)، الكيبك (كندا)، لوزيان (الولايات المتحدة الأمريكية)(13) كما أن إنشاء محطات إذاعية محلية حرة بفرنسا (إذاعة خاصة بالجالية المغاربية أو العربية، إذاعة المسلمين...) تدخل في هذا السياق.

تقترح هذه المؤسسات الإتصالية المحلية، أو تطمح، في أن تكون عبارة عن إعلام بديل. الذي يصفه رفائل رنكغليولو (Rafael Rancagliolo) قائلا: (إن البديل هو ما يدافع عن الهوية الثقافية ضد صيرورة أحداث التجانس الكوني الذي يشيد في كل مكان من المعمورة (قرية ماك لوهان العالمية) التي تختفي وراءها السوق supermarché الشاملة)(14).

تنوعت أساليب إستخدام وسائل الإعلام الجماهيري من قبل القوى السياسية التي تصعد إلى الحكم بمنطق التداول على السلطة، لخدمة برامجها السياسية وأغراضها الحزبية. نقول هذا بدون أي نزعة وهمية بخصوص

إمكانية وجود سلطة تستغني عن توظيف الصحافة (ففي فرنسا، وفي دول أوربا أخرى، عندما يستولي أي حزب على السلطة، لا يجد أي حرج من تغيير رؤساء القنوات التلفزيونية، وتغيير مشاهير الصحافيين الذين عينوا من قبله. بدون السعي إلى تضخيم هيمنة السلطة على وسائل الإتصال، يجب أن نلاحظ أن المسافة المنطقية التي تفصل بين السلطة ووسائل الإعلام قصيرة دائما)(15). فبعض مؤسسات الإتصال المحلي في بعض المجتمعات المتقدمة وجدت للدفاع عن إحترام المسافة المذكورة، وبعضها وجد بغرض إعادة النظر في العلاقة الكلاسيكية بين وسائل الإعلام والمواطن، وتغيير الأدوار في العملية الإتصالية بين المرسل والمتلقي. والبحث عن الأشكال التي تسمح بإرتفاع رجع الصدى، والتركيز على إعطاء تكوين في تقنيات الإتصال الإذاعي والتلفزيوني لمن يرغب في ذلك. فتجربة التلفزيون المحلي المفتوح TV (public access) بالولايات المتحدة الأمريكية خير مثال على ذلك، (فهي مفتوحة، وفي متناول كل من أراد أن يحقق أي نوع من الحصص التلفزيونية (...) فمن الممكن أن لا يعترضها أي عائق أو رقابة سوى أنها تقع في يد من يسبق إلى البث)(16).

الإتصال المحلي كأداة إضافة للهيمنة والمراقبة: إن السعي للسيطرة على السلطة التنفيذية على المستوى المحلي ينشط الصراع على المستوى الوطني ويحدد توجهاته، خاصة بعد ممارسة اللامركزية الإدارية، والعودة إلى الإهتمام

بالشخص (l'individu) نتيجة تلاشي مفهوم الطبقة وراء الحشد (la masse)، وإهتزاز مكانة الحشد نتيجة التفكك والإرتباك الإجتماعيين. (l'anomie) إن الإعلام المحلي يتجه إلى الفرد المعروف مسبقا بملامحه الإجتماعية والثقافية والنفسية وبهواجسه وإنشغالاته. فالمجموعات المحلية أصبحت تبحث بأستمرار عن ما يقربها أكثر من مواطنيها، ويخرجها من قوقعة العلاقات الإدارية والإشهارية التي تطبع سياستها الإدارية فتبنت الإتصال عن قرب (la communication de proximité)(17) والذي يمكن أن يتجسد من خلال أشكال متعددة من الإعلام المحلي.

إن الدولة تحاول دائما أن تستوعب الحركات الإجتماعية والمظاهر الجديدة للمقاومة السياسية والثقافية، وتحاول أن تستعين بوسائل الإتصال لتحقق الإجماع والإتفاق على المستوى المركزي، وإن لم تفلح فتحاول أن تشكله على المستوى القاعدي (المحلي). فالباحث (أيف دولاهاي) الذي يستند إلى تجربة فرنسا يؤكد هذه الحقيقة قائلا: (إن الحركات الإجتماعية في الحضر، والحركات المناهضة للسلاح النووي، دفعت الدولة إلى الهضم الجيد والسريع للتقنيات المأخوذة من الإشهار، فحاولت تحويرها وتطويعها لصناعة إعلام محلي للنضال والإغراء، إعلام ذكي وعدواني، يقوم بالتحكيم أيضا، أي ذاك الذي يصنع الوفاق والإجماع)(18).

يجب التنبيه جيدا إلى التفسير المقدم لصعود الحركات الإجتماعية، وبروز العنف والشغب في بعض الأحياء السكانية المكتضة بالسكان، وتزايد عدد

المهمشين والمقصين في المجتمعات المتقدمة، والمتمثل في نقص الإتصال والإعلام أو إنعدامهما تماما. هذا التفسير يحمل الكثير من الوهم، وجانبا من الأسطورة، فهو ينطلق من الإفتراض التالي: لو وجد إعلام محلي لما كانت هناك الظواهر المذكورة! وهذا ما ينص عليه الخطاب الذي يجعل الإعلام المحلي مقابلا أو مرادفا للقضاء على الثقوهات "Les guetos"، والعزلة، والإقصاء والتهميش! وبهذا يتناسى العوامل الجوهرية والأساسية التي أنتجت هذه الظواهر، إن وجود إعلام محلي يمكن أن يساعد في فهم أفضل لهذه الظواهر، وفي مناقشة الحلول المقترحة، وفي خلق نوع من الإتفاق والإجماع حولها.

الإتصال المحلي كتعبير عن المجتمع المدني: إن المد الإتصالي في المجتمعات المتقدمة، وإنفجار وسائل الإتصال المحلي لا تفسر فقط بتبني إيديولوجية الإتصال الجديدة المقترحة كبديل للإيديولوجيات السابقة. والقائمة على الفكرة المركزية التالية: المهم هو أن نتصل بصرف النظر عن مضمون الإتصال(19). بل يمكن أن تترجم أيضا بمستوى تطور ونضج المجتمع المدني. فالكثير من الإذاعات والتلفزيونات المحلية والتابعة للجماعات (communautaire)، وبعض شبكات الكابل، والصحف المحلية، وغيرها من أشكال الإتصال، إرتبطت بنشاط بعض منظمات المجتمع المدني: الحركات الشبانية، والحركات النسوية، وقاطني الأحياء السكنية، وجمعيات البطالين،

والمتضامنين مع المرضى والمساجين. والحركات السلمية والمناهضة للسلاح النووي... والتي تقترح بشكل علمي نوعا جديدا من الإتصال والإعلام، يطمح في أن يكون بديلا للإعلام الذي تتحكم فيه الدولة، أو الذي ينظمه السوق. سمحت بعض هذه التجارب للمواطن بتجسيد حق المواطنة من خلال مناقشة مشاكل حية، والمطالبة بحقه، والتعبير عن إستعداده للقيام بواجباته وتحمل مسؤولياته، وحقه في الكلام بكل حرية عن هواجسه وإنشغالته وعن ما يعتقد أنه يشكل خصوصيته.

الدول النامية والإعلام المحلي: عرفت الدول المتقدمة، التي كانت في عهد قريب دولا إستعمارية، تجاربا مختلفة عن الدول النامية التي كانت في قبضتها. فالإستعمار ومحاولة تهديم البنية الإقتصادية والثقافية للدول المستعمرة، وتفتيت وحدتها، جعلها تعمل وفق مبدأين أساسين: - العمل على إعادة الإعتبار للأمة (la nation) التي هي كيان أكبر من الجماعة والقبيلة التي تستمد مقوماتها من المنطقة أو الناحية بكل ما تملكه من خصوصية. فالأمة تجسد الإنسجام بين الوحدة الوطنية السياسية والثقافية على حد تعبير الكاتب البريطاني إيرنست جيلنر Ernest Gellner(20) وللحفاظ على هذه الوحدة لا بد من ترسيخ أسس الثقافة الوطنية: أي الثقافة التي تشيدها الأمة للأمة، تفيض وتتجاوز الثقافات التقليدية والمحلية التي تقاوم

التغيير(21). ولأجل ذلك تم الإعتماد على مؤسستين: المدرسة، ووسائل الإعلام الجماهيري.

- إن بناء إقتصاد وطني قوي والشروع في التنمية الشاملة التي تتطلب نوعا من المركزية، وتجنيد كل الطاقات وتوظيف وسائل الإعلام الموجودة أو المتسحدثة لهذا الغرض.

لذا نجد أن أقوى وسائل الإتصال الجماهيري، مثل الإذاعات لا توجد في إفريقيا بنفس الصيغة التي وجدت بها في أوربا أو أمريكا من ناحية الملكية القانونية والوظيفية. فالإذاعات السائدة بكثرة في هذه القارة هي الإذاعات التربوية الريفية الخاضعة للسلطة السياسية، التي هي غالبا سلطة مركزية. لقد إستطاعت التجربة الإفريقية والآسيوية في هذا المجال أن توسع من دائرة الإتصال الشعبي، خاصة ذاك القائم على اللغة المحكية(22) التي تعرف تعددا وتنوعا كبيرا يقاس بتنوع الأقليات العرقية (توجد في الهند وحدها 20 لغة و 34 لهجة). إذا ساهمت هذه الإذاعات في الحفاظ على التقاليد الثقافية الإفريقية من خلال التحلق حول المذياع للإستماع الجماعي(23).

تمثل أمريكا اللاتينية بعض التمايز في تجربتها الإعلامية وهذا نتيجة تاريخها الإقتصادي والثقافي والسياسي المتميز. فهي تملك عددا مرتفعا نسبيا من محطات الإذاعات(24) ذات التنوع الشديد: محطات تجارية، ومحطات حكومية، ومحطات سرية، ومحطات تابعة للجماعات

{communautaire}، منها ما هو ذو أهداف دينية، وبعضها ذو طابع جامعي، أو فلاحي، أو منجمي. وتتسم جلها بالطابع التربوي. ورغم أن الكثير منها يغطي مناطق محددة إلا أنها تهتم بالإعلام الوطني والدولي، وبشحذ الفكر الوطني.

الشيء نفسه يقال على الصحافة الريفية في إفريقيا التي تصدرها في الغالب الدولة: وزارات، إدارات مركزية. فهي تطبع باللغات واللهجات المحلية بأعداد محدودة تتراوح ما بين (100 نسخة و 60 ألف نسخة) لتحقيق الأهداف التالية(25): ضمان التكوين الدائم للسكان، إعلام سكان الريف بالمشاكل الجهوية والمحلية والدولية، ومنحهم معلومات صحية ووقائية لتحسين ظروف معيشتهم.

الإتصال المحلي والمجتمع الجزائري: كانت أحداث أكتوبر 1988، والمصادقة على دستور فيفري 1989 الذي تبنى التعددية الحزبية، دور حاسم في تزايد عدد الصحف، وفي تعدد أنماط ملكيتها القانونية. فبعد أن كان إصدار الصحيفة حكرا على الدولة وحزب جبهة التحرير الوطني، ظهرت صحف تابعة للجمعيات السياسية، وأخرى تابعة للقطاع الخاص الوطني. وكان الإعتقاد كبيرا بأن الحركة الجديدة التي عرفها قطاع الإعلام والإتصال في الجزائر، ستؤدى إلى ميلاد إعلام جهوي ومحلي قوي. لكن بعد سنوات

قلائل تبدد هذا الإعتقاد. فالمحطات التلفزيونية والإذاعية الجهوية التي رغم إزدياد حجم بثها في شبكة البرامج الوطنية بقيت على ما كانت عليه. وتجارب الصحافة المحلية أو الجهوية التي أصدرتها الدولة أو القطاع الخاص سرعان ما انطفأت. وحتى إقامة شبكة من المحطات الإذاعية الجهوية لم تؤدي إلى إحداث ديناميكية في الإعلام المحلي أو في تقديم تصور شامل لماهية الإعلام المحلي وفق السياق الجزائري، كما سنرى لاحقا. ولو حاولنا البحث عن سبب النقص في الإعلام المحلي رغم وجود هامش من حرية التعبير، لعثرنا على مجموعة من الأسباب المتشعبة والمتفاعلة، يمكن أن نوجزها فيما يلي:

- كان الهاجس الأساسي للثورة الجزائرية هو بناء الدولة الجزائرية القوية التي تجسد الوحدة الوطنية التي تعرضت لإمتحان عسير في السنوات الأولى للإستقلال. فظهرت حساسية مفرطة إزاء كل ما هو محلي على الصعيد الثقافي والإعلامي، وأصبحت كل دعوة للإهتمام به مشبوهة. وبرز الإعتقاد في الأوساط الرسمية بأنه يمكن أن يحمل براثين الإنقسام ويهدد الوحدة الوطنية.

فبعد تأميم الصحافة الكولونالية التي كانت قائمة في الجزائر وفق منطق جهوي: في الصدور ونظام التوزيع. أصدرت الدولة الجزائرية على أنقاذها صحافة ذات طابع وطني: (le peuple) في الجزائر العاصمة الذي حل محله El moudjahid في جوان 1965 والجمهورية في وهران، والنصر في قسنطينة.

والطابع الوطني لهذين الجريدتين يتمثل في المحتوى (تقديم إعلام وطني ودولي)، رغم أن توزيعهما ظل محدودا في جهة الصدور. وبهذا لم تختلف الصحيفتان الصادرتان في الشرق والغرب عن صحيفة El moudjahid أو الشعب المركزيتين كما تؤكد ذلك الدراسات العلمية القليلة. والأكثر من هذا أن محاولة إقترابهما من القارئ عبر الجهوي أو المحلي يتم عادة من خلال الأخبار التي تسمى جهوية ومحلية وهي في الحقيقة صورة مصغرة عن الإعلام المركزي. فهذا الأخير يهتم بنشاط السيد رئيس الجمهورية، والسيد رئيس الحكومة والسادة الوزراء. بينما يهتم الإعلام المحلي بنشطات السيد الوالي، والسيد رئيس الدائرة وشيخ البلدية. بمعنى أن الإعلام سواء المركزي أو المحلي لم يفلت من طابعه الرسمي والبرتوكولي. ولم تغير التعددية في هذه الحقيقة كثيرا. فرغم أنها سمحت للصحف بنقد بعض المواقف والسلوكات والتصرفات وحتى التنديد بها، إلا أنها لم تعيد النظر في جوهر المسألة. فالإهتمام بالسياسي (le politique) جعلها تركز على المدن الكبرى بأعتبارها فضاء للممارسة السياسية متجاهلة المناطق الأخرى من البلاد (الريف مثلا).

لقد ظهرت خلال السنوات الأخيرة بعض بوادر صحافة محلية في المدن الكبرى من البلاد سواء بمبادرة صحافة القطاع العام: مثل صحيفة العناب (عنابة)، أو الأوراس (باتنة)، أو الهضاب (سطيف) التي كانت كلها تابعة لصحيفة النصر. أو بعض المبادرات التي قام بها الخواص مثل: (رسالة

الأطلس) باتنة، الأنوار (سطيف)، و(الشرق الجزائري) أو (بريد الشرق) بقسنطينة، أو (القبس) بوهران، أو (Oran hebdo) . فالكثير منها إنطفأت نتيجة تراكم ديونها (مثل الصحف التابعة لمؤسسة النصر) أو إستمرت في الوجود بالتنازل عن طموحها في أن تكون صحف محلية أو جهوية واهتمت بالمواضيع السياسية الوطنية الرائجة في الساحة الوطنية، أو توجهت إلى بيع الكلمات التي تقطر إثارة وجريمة وجنس. فأقدم صحافيي بمنطقة الغرب الجزائري ينكر حتى وجود صحافة جهوية في الجزائر، حيث يذكر أن الصحف التي ظهرت بالغرب الجزائري لا يوجد ما يربطها بالمنطقة ما عدا مكان الصدور فقط. فهي لا ترى جمهورها في صيغته التعددية الملموسة، مما يتطلب العمل لكسبه. بل تراه عبارة عن مجتمع للخوالج الدفينة: ذوق مريض للجثث، ونزعة سقيمة للجنس والتدجيل والشعوذة. فالمجلة الأسبوعية الصادرة في وهران باللغة الفرنسية (détective) على سبيل المثال تعلن على الملأ، وبدون حرج أن مواضيعها المفضلة هي ممارسة الجنس بين الأقارب، والإغتصاب والشذوذ الجنسي والدعارة(26).

إن القول بأن الجزائر لم تعرف في تاريخها الحديث نوعا من الإعلام المحلي يبرر ما سبق ذكره ولا يشرحه.

بالفعل، لم يوجد في السابق تجربة الإعلام المحلي يمكن أن تتكئ عليها أي ممارسة في الحاضر أو المستقبل. فبعض ولاة الجمهورية أصدروا مجلات ذات طابع إشهاري تمدح وتثني على نشاطهم اليومي. والمجلات الجهوية في

التلفزيون الجزائري ليست سوى بث لبقايا الجريدة المصورة المركزية. فهي مخصصة كلها للزيارات والإجتماعات الرسمية التي تعقدها السلطات المحلية. لكن يمكن القول أن هناك عوامل أخرى حالت دون قيام إعلام محلي وازدهاره نذكر منها ما يلي:

- عدم الصهر على وضع ميكانيزمات واضحة ومرنة لمساعدة الصحافة بشكل يخدم التعددية والصحف المحلية والجهوية. فالإعانات التي قدمتها الدولة للصحف لم تكن مبنية على تصور واضح يعزز الإعلام المحلي والجهوي. فغياب هذه الميكانيزمات دفع الصحف لتقع في منطق السوق الذي يتقاسمه قطبان: قطب التوترات السياسية وتشنجاتها العنيفة، وقطب المتاجرة ببؤس القراء الجنسي. وكلا القطبين يضغط على الصحف لتكون وطنية.

- إن المطابع لا زالت ممركزة في المدن الثلاث الكبرى مما يخلق صعوبات إضافية إلى من يرغب في إصدار يومية محلية بعيدة عن هذه المدن. هذا إضافة إلى تبعثر نظام توزيع الصحافة ليس على المستوى الوطني فقط. بل على المستوى الجهوي: فالكثير من الصحف يقف توزيعها عند مقر الولاية.

- كانت الصحافة في ظل النظام الأحادي تتوقف على تمويل الدولة وعلى الإشهار، الذي هو شكل متستر من المساعدة، والذي بلغ في الثمانينات حوالي 80٪ من مداخيل بعض الصحف. لذا من المفروض أن يعاد النظر في

أشكال توزيع الإشهار، بشكل يسمح بتنشيط الإعلام المحلي والجهوي ويعززه. فأموال الإشهار تتجه دائما إلى الصحف المركزية (الوطنية).

- إن حداثة التجربة الديمقراطية دفع بالصحف لتحل محل الأحزاب، فتخوض الصراع السياسي. وهذا ما شجعها لتكون مسيسة كثيرا، وذات طابع وطني. وأكثر قابلية للإستغلال والتوظيف.

- إن تجربة التعددية السياسية في الجزائر بتعثراتها لم تكن لتسهل العلاقة بين الصحافة والحكومات المتعاقبة. بل عرفت لحظات من التصعيد كان لها الدور الكبير في إغلاق بعض الصحف ومصادرتها. وفي تعزيز التخوف والحذر من الصحافة المستقلة. فأمام تناقص الصحف المحلية سعت الحكومات المتعاقبة أو من يمثلها على الصعيد المحلي (الولايات) على إصدار، أو بث الحياة في بعض المجلات الشهرية التي تعد خير شاهد على الإعلام المؤسساتي الذي لا يبخل بمدحه لوالي الولاية وللسلطة الوصية. وقد فهمت بعض الولايات أن هذا النوع من المجلات لا يحتاج إلى سحب كبير.

يقر قانون الإعلام الصادر في أفريل سنة 1990 بحق الملكية الخاصة للمحطات الإذاعية والتلفزيونية، لكنه لم يحدد الشروط والواجبات والصيغ التي يمكن أن توجد بها هذه المحطات، كما فعلت جل التشريعات العالمية في المجال السمعي البصري. قامت السلطات العمومية بتوزيع أمواج البث الإذاعي. فبعد أقل من سنة من صدور القانون المذكور شرعت حوالي ست محطات جهوية في البث. وقد بلغت حاليا حوالي عشر محطات.

نعتقد أن الغاية الأولى من إنشاء هذه الإذاعات «المحلية» هو معالجة نقائص الإذاعة المركزية، وتزويد المواطنين في المناطق النائية والمحاذية لجيران الجزائر من الصوت الإذاعي، كما يوحي بذلك المدير العام السابق للإذاعة الوطنية والمخطط لإنطلاقة هذه الإذاعات(27). لكن الإنطلاقة كانت متسرعة نوعا ما، ولم تسند بدراسة وافية وناضجة على صعيد إمكانيات البث والمحتوى الذي يقدم لهذه المنطقة أو تلك، فهذه الإذاعات شرعت في البث بدون أي نص قانوني. (بل بمجرد تعليمة من المديرية العامة للإذاعة). وبدون ميزانية خاصة. إتضح بعد أشهر من البث أن بعضها لم تختلف كثيرا عن المحطات الإذاعية الجهوية التي كانت موجودة في السابق. فهي في الجوهر شكل من أشكال اللامركزية في البث الإذاعي. فعمال هذه الإذاعات (المحلية) تابعون إداريا ومهنيا للإذاعة الوطنية ينشطون بفضل ميزانيتها. تخضع برامجها للموافقة المسبقة من الإذاعة الوطنية وتبث أخبار وطنية؛ ومفهوم المحلية هنا يتوقف عند مكان البث والإلتقاط وفي بعض البرامج الثقافية القليلة جدا: الأغاني والأهازيج ذات الطبوع المحلية فقط. لذا يمكن القول أن الإذاعات المحلية في الجزآئر تظل قيد التجربة طالما أنها لم تبحث بكل روح مهنية عن أحسن السبل في إنغماسها في النسيج الثقافي والفني والرياضي والإجتماعي والإقتصادي للمنطقة. وستبقى كذلك طالما بقي مسؤولو الولايات يتنافسون في إنشاء الإذاعات المحلية، وينظرون إليها من باب الأبهة والفخفخة التي تزيد من سمعة المسؤول، وليس من جانبها

الوظيفي، ومردوديتها في إقامة الإتصال، ذي المحتوى المتنوع بين أبناء المنطقة، وبينهم وبين أصحاب القرار السياسي والإداري والإقتصادي والثقافي على المستوى المحلي. أي بين الشباب، والعمال، والفلاحين، والبطالين، ومسؤولي الجمعيات الثقافية والعلمية، وأرباب العمل الخواص والعموميين، والمسؤولين الإداريين.

لم تعد الدولة في الجزائر هي التي تحتكر النشاط الإقتصادي والسياسي والثقافي. لذا لا بد من فسح المجال لمختلف الفاعليات بالتدخل الإعلامي وبالتواصل. حتى لا يقع شرخا بين الدولة والمجتمع أو تحل الدولة محل المجتمع. ونزعم أن الإتصال المحلي ومؤسساته المختلفة أفضل علاج للخلل في الإعلام المركزي، وأداة فضلى للتفاعل بين أبناء المجتمع على الصعيد المحلي.

إن الإعلام والإتصال المحلي يمكن أن يساهم في تنشيط الحياة الإجتماعية التي تحدث التماسك بين أفراد المجتمع المحلي، تحدث التلاقي الفاعل بين خطب البعض وحياة البعض الآخر.

* مداخلة قدمت إلى الملتقى الدولي حول الإتصال المحلي الذي نظمه معهد الصحافة التونسي أفريل 1996 .

* يكون أيضا محتواها مختلفا. يوضح (جون بول لفرونس) هذه النقطة بشكل عملي وأكثر عمقا، عندما يقول أن محطات التلفزيون المحلي لا تنتج الألعاب التلفزيونية، ولا المسلسلات téléseries أو الأفلام التي تغذي التلفزيونات الكلاسيكية، والسبب في ذلك يعود لأن التلفزيونات المحلية هي تلفزيونات القرب أو المجاورة التي لا تتيح بعدا كافيا يسمح بالهروبية والشرود والخيال. أنظر:

Jean-Paul Lafrance: Les télévisions locales en Europe, in Communications, 51/1990.

* الجمع هنا ينبهنا إلى أنه من الخطأ أن نتحدث عن الإعلام المحلي بالإكتفاء بالمحتوى فقط (أي نشخصه بموضوع الإعلام فقط أو بالملفات الإخبارية المتعلقة بالمنطقة). فاللهجات، والنبرات، وأسلوب المنشطين، ونبرة المحطة التلفزيونية، وإختيار البرامج، والمكان الذي نبث فيه، والوضع القانوني للمرسل) - أنظر:

Jean-Paul Lafrance: Les télévisions locales en Europe, in Communications, 51/1990.

المراجع:

(1) - دينكين متشيل: معجم علم الإجتماع، ترجمة، إحسان محمد الحسن، بيروت، دار الطليعة، 1981، ص 49 .

(2) - Jean-Paul Lafrance: Les télévisions locales en Europe, in Communications, 51/1990.

(3) - cité par Isabelle Paillairt: Les térritoires de la communication, Dossiers de l'audiovisuel, N 57.

(4) - Jean-Paul Lafrance: op cité.

(5) - Marshall Mcluhan: Pour comprendre les medias, les prolongeme-

nts technologiques de l'homme, traduit par Jean Paré, ed Hurbise hmh/ Montréal 1972, p 11.

(6) - Sidney Finkelstein: Mcluhan prophète ou imposteur? traduit par Philippe Burdigal, coll Mame 1970, p 19.

(7) - Haye (yves de la): L'information locale saisie par l'Etat, in critiques de la communication, ellug, la pensée sauvage, Grenoble, 1984, p 74.

(8) - Jean-Paul Lafrance, op cité.

(9) - Claude Julien: Les deux bouts de la chaines... et le milieu. Alternatives, numero consacré à la presse locale, Paris, 4 trimestre 1977.

(10) - Isabelle Paillairt: Les térritoires de la communication, Dossiers de l'audiovisuel, N 57.

(11) - Haye (de Yves) op cité, p 76.

(12) - Armand Mattelart: Dangeureux effets de la globalisation des reseaux, les nouveaux scénarios de la communication globale, Le monde diplomatique /8/ 1995.

(13) - Jean-Paul Lafrance, op cité.

(14) - Rafael Roncagliolo: L'alternative? in Dossiers de l'écran N 57.

(15) - Jean-Paul Lafrance, op cité.

(16) - Jean-Paul Lafrance, op cité.

(17) - Haye (de Yves) op cité, p 73.

(18) - Idem, p 74.

(19) - voir Daniel Bougnioux: La communication contre l'information, études, mars 1993.

(20) - cité par Alain Touraine: Critique de la modernité, fayard 1992, p 160.

(21) - idem.

(22) - Jean-Paul Lafrance (sous la direction): Les radios nouvelles dans le monde, la documentation française, n 4770 1984, p 69.

(23) - ibidem, p 72.

(24) - كانت توجد بها قبل 12 سنة تقريبا حوالي 4233 محطة إذاعية، حوالي 290 مذياع لكل ألف ساكن. أنظر: Jean-Paul Lafrance المرجع أعلاه، ص 93 .

(25) - Unesco: Le journalisme rural en Afrique: études et documents d'information, n 88.

(26) - Bouziane Benachour: La presse régionale, une pure fiction, Algérie-actualité, du 28/12 au 3/1/1993

(27) - أنظر: الإذاعات المحلية وتجربتها في الجزائر، مذكرة ليسانس في علوم الإعلام، قدمتها الطالبتان: سحنون نصيرة، وبوعشة بدر البدور، سبتمبر 1992 .